

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

الصدق بل هو قولها وما الاصله
كانه قولها بل هو قولها
وهو قوله بل هو قوله
وهو قوله بل هو قوله

المذكور مستند آخر كالمشركه والتفكير في ان الحقيقة اصل
والجواز فرع اه هذا الاصل يفرغ عند عدم التام والفرع ما يقابل
اما الاصل في كلام المصنف في ان يكون هذا المعنى ويجوز ان يتوهم ان المعنى

وهو ان الحقيقة اصل لا يصح بلا صواب وما لم يكن واحداً وقوله فلا
لان حقيقة في الاصل في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
يحتاج الى دليل اذ الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
على اصالة الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
لان بيان البهائم محمد باقر

الاصالة فرع لا فائدة تعدد بل قولها انما الدليل اه ولها قال السيد
في تقرير التفسير في كتابها في التفسير ولا يخفى ان حقيقة التفسير الاحتمال
ولذلك برار الاجل ان المراد عدم

المذكور مستند الاصل الحقيقة وفرعية الجواز مع انما الصواب في
الحقيقة الى الجواز في هذا الدليل لا يفيد الا انظر بالمعنى كما اشار اليه
في الحقيقة الاخرى مع انه من المطالب التفسير على ان في اقامة الظن ايضا

انما هي في الحقيقة بل هو قولها
انما هي في الحقيقة بل هو قولها
انما هي في الحقيقة بل هو قولها
انما هي في الحقيقة بل هو قولها

القول الثاني في ان الحقيقة
لان حقيقة في الاصل في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
يحتاج الى دليل اذ الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
على اصالة الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
لان بيان البهائم محمد باقر

لان حقيقة في الاصل في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
يحتاج الى دليل اذ الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
على اصالة الحقيقة في عدة واقعة في عدة واقعة في عدة واقعة
لان بيان البهائم محمد باقر

نظر على ما عرفته آنفاً في حيد الدليل ان الكلام صفة اذ
آه قد يقال انصاف الاجزاء فيكون باجاء الدليل بعينه في مادة الخلف
قد يتوهم باجاء زبدته وخلاصته فيها وليس جريان الدليل بعينه في
مادة الخلف ان لا يتفاوت الدليل في الموضوعين اصلاً فزود ان تعدد

المعنى يتلزم تعدد الدليل بعينه ان لا يتعدى الدليل ان لا يتعدى
المعنى يتلزم تعدد الدليل بعينه ان لا يتعدى الدليل ان لا يتعدى

ربما تفتقراً او اثباتاً في الاقضية الاستثنائية وعلى هذا القياس
الكلام في الاستقراء والتشبيه وذلك ان ما نحن فيه من التفسير وينبغي
بمنه الحقيقة على رايهم في الحقيقة ان انصاف المذكور هو الذي يجري

في زبدته الدليل وخلاصته في مادة الخلف على ما لا يخفى وهو ان الكلام
مركب من الحروف والادوية اه تفصيل الكلام في هذا المقام ان منها ما ليس

انظر ان المراد بالحكمة عليه صفة في الكلام
عليه صفة في الكلام عليه صفة في الكلام
عليه صفة في الكلام عليه صفة في الكلام
عليه صفة في الكلام عليه صفة في الكلام

كما يقال في المثال المذكور لو كان الكلام
كلمة مستقلة في ذاته فيكون الكلام
كلمة مستقلة في ذاته فيكون الكلام
كلمة مستقلة في ذاته فيكون الكلام

فان قلت المعارض انما هو الدليل على خلافه وانما هو الدليل
الذي هو على نفسه وهذا هو قوله في قوله في قوله في قوله
الذي هو على نفسه وهذا هو قوله في قوله في قوله في قوله
الذي هو على نفسه وهذا هو قوله في قوله في قوله في قوله

لا يشاء ان يلفظ بالحرف الثاني بدون الاقتصار على الحرف الاول
 ارادها اعراضا عن شرطه لا احذون بعضا من بعض البعض
 لا يشاء ان يلفظ بالحرف الثاني بدون الاقتصار على الحرف الاول

الفعل هو امر قائم بذاته مع شانه للفظ والمفعول غير مرتب الاجزاء
 كالتام بنفس الحافظ والترتيب كما هو في اللفظ والقراءة لعدم
 الالفة في اللفظ العقول ابحاث لا يلبث ابراه في هذا المعنى **قال** ان الكلام
 في الفؤاد اه البيت للاحفظ وملا الاستناد به على الكلام سواء وجد ^{الاول}
 الثاني كما في نسخة الرسالة او وجد ببدل الاشارة على ما وقع في بعض الكتب
 الكلامية كما اشار اليه في **الشيء** بان ما ذكره في بيان كونه
 رضة اه في دعواهم كونه المعارض في المعنى كما تنقض في ابطال
 اللفظ لا كونه في قوله ولا يخفى ان مجرد استلزام المعارض المنطق
 في ذلك على ان الفهم من المعنى ما يقابل الفعل لا اللازم كما في قول
 المنطقيين المهملة في قوله **الشيء** وما ذكره يدل على كونه تقضا
 باللفظ لا بالخبر **قال** انما يتم اه الخاص ان جعل الالفة التقلية اما في
 ٦٥

اللفظ الثاني قد ورد في
 اللفظ الثاني قد ورد في
 اللفظ الثاني قد ورد في

احد هما ان الكلام صفة وكل ما هو صفة له فقديم فالكلام قديم وثا
 فيهما ان الكلام مركب من الحروف والمعاني في الوجود وكل ما هو كذلك
 فهو حادث فالكلام حادث فافرق المسنونين في اربع بعد مقتضى
 القياس فذهب المشاعر والخصائل الى القياس لا و **فقد** **قال**
عنه في صفة القياس الثاني وهو المنع المذكور في كلام المعنى والخصائل
 في كبراه وذهب المعزلة والكرامة الى القياس الثاني **فقد** **قال** **المعزلة**

كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في

كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في

في صفة القياس الاول وهو المنع المذكور المقصود بالكرامة في
 كبراه **قال** لان ان الكلام مركب من الحروف وآه حاصل هذا المنع ان الكلام
 المنساز فيهم هو الكلام التقوي هو معنى قائم بذاته مع وبدل عليه الكلام
 المنقطع وهو غير مركب من الحروف وانما للكبرية هو الكلام المنقطع وهو
 غير متساو في هذا هو المشهور بين المراد وقال بعض المحققين ان الكلام

كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في

كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في
 كان في اللفظ الثاني قد ورد في

الفعل

